لقد دارت عجلة البناء بوتيرة عالية ،ولن تتوقف بإذن الله

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأحد 25 أكتوبر 2009 م - العدد (14626) السنة الحادية و الأربعون

افتتح ورشة العمل الخاصة بمشروع النظام المعياري لتوصيف الوظائف .. رئيس الوزراء :

نظام وصف وتصنيف الوظائف من أهم الأنظمة التي تفتقدها إدارة الموارد البشرية في اليمن

بلادنا عانت العديد من المشكلات والاختلالات الإدارية التي تتطلب جهدا للتغلب عليها

تنظم أداء الوظيفة من حيث الإشراف الذي تمارسه أو تخضع له، عدم وضوح حدود كل وظيفة وعلاقتها بالوظائف الأخرى، عدم التفريق في كثير من الحالات بين ما تتطلبه الوظيفة من مؤهلات وخبرات وما يحمله شاغلها".

وقال الدكتور مجور "إن هذا الوضع المتسم بعدم الوضوح ساهم في إنتاج الكثير من الاختلالات الإدارية التي أثرت سلبا على كفاءة استخدام الموارد البشرية وعطلت أو شوهت الممارسة السليمة لجميع العمليات المتصلة بالموظف وأدائه الأمر الذي أدى إلى التأثير السلبي على عملية الاختيار والتعيين في الوظائف وصعوبة او عدم موضوعية تقييم أداء الموظف".

وأوضح رئيس الوزراء أن هذا الوضع أنتج "صعوبة تحديد استحقاقات الموظف وحوافزه أو حاجته للتدريب وعدم القدرة على تحديد الاحتياج الحقيقي من الوظائف والموظفين وغيرها من الاختلالات التي أفرزت في الواقع العملي العديد من المشكلات والآثار الضارة في مقدمتها التضخم الوظيفي وتضخم فاتورة الأجور إلى إجمالي النفقات التشغيلية وضعف الرقابة والمساءلة والتسيب الإداري والنزوع إلى المزاجية في الاختيار والتعيين لشغل الوظائف فضلاً عن ضعف وسوء استثمار مخصصات التدريب وفي محصلة كل ذلك ارتفاع غير مبرر في كلفة الخدمات الحكومية وانخفاض كفاءتها سواءً على مستوى وحدات الخدمة العامة منفردة أو على مستوى الدولة ككل".

واعتبر الدكتور مجور الانتهاء من اعداد النظام المعياري لوصف وتصنيف الوظائف الذي ستناقشه الورشة، خطوة طال انتظارها لما لهذا النظام من أهمية ودور مؤثر في تحسين وترشيد الكثير من الممارسات الإدارية والحد من مظاهر الاختلالات وتجفيف منابع الفساد التي تجد بيئة مناسبة لها في ظل ضبابية المرجعيات الإدارية والقانونية السليمة المنظمة لتلك الممارسات".

وأكد رئيس الوزراء أن وجود تلك المرجعيات في أفضل صيغة لا يكفي إذا لم يقترن بالفهم والتطبيق السليم والخلاق لما تحتويه من قواعد وضوابط ومعايير.

وحث الدكتور مجور المشاركين في الورشة على التعامل بجدية مع فعاليات الورشة وبذل أقصى الجهود للاستفادة منها بما يؤمن أفضل الفرص للتطبيق الفعال للنظام المعياري لتوصيف وتصنيف الوظائف وتحقيق الأهداف التي وضع من اجلها.

وثمن رئيس الوزراء جهود قيادة وكوادر وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والخبراء والاستشاريين العرب من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية الشقيقتين لإخراج هذا العمل المهم.

وحث العاملين في وزارة الخدمة المدنية على بذل المزيد من الجهود المعززة للإصلاحات الإدارية وتطوير الأداء الوظيفي وإنهاء الاختلالات الهيكلية بما يلبي تطلعات الدولة والمجتمع ويواكب المتغيرات الجديدة في دور وظائف الدولة ويتفق مع معايير ومتطلبات الحكم الرشيد.

من جانبه أوضح نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان أن مشروع النظام المعياري لتوصيف وتصنيف الوظائف يأتي كمخرج لدراسة نفذها الاستشاري "تيم انترناشيونال" بالاشتراك مع مشروع تحديث الخدمة المدنية ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

وقال " إن الهدف من النظام المعياري لتوصيف وتصنيف الوظائف هو ترشيد عمليات الاستقطاب والاختيار والتعيين للموظفين الجدد على اعتبار أن الوصف الوظيفي يشكل أساسا يعتمد عليه عند الإعلان عن الوظائف الشاغرة وتحديد شروط شغلها وكذلك عند إجراء المقابلات والامتحانات واختيار الأنسب".

وأضاف "كما يهدف النظام المعياري إلى تحسين النقل والترقية والترفيع وتقييم الأداء وإيجاد هياكل تنظيمية كفوءة وإحداث التوافق المنشود بين الهيكل التنظيمي والوظيفي في كل وحدة إدارية إضافة إلى إيجاد قاعدة بيانات يستفاد منها في الموارد البشرية".

وأكد نائب وزير الخدمة المدنية أن إيجاد إستراتيجية لتحديث الخدمة المدنية يأتي في ظل قناعة الحكومة اليمنية بأن التطوير والتنمية الإدارية تعد محورا أساسيا للتنمية الشاملة.

ولفت شمسان إلى أن الإستراتيجية عبرت عن المتطلبات والأهداف لتجاوز أوضاع إدارية كانت قائمة في حينها وتحقيق تنمية إدارية مستدامة تستند إليها عمليات التطوير والتغيير في هيكلة ومنهجية وأساليب عمل الأجهزة الحكومية.

وأشار إلى أن تطوير النظام المعياري لتوصيف وتصنيف الوظائف يمثل أحد الأهداف والنتائج التي نفذتها الحكومة من خلال إستراتيجية تحديث الخدمة المدنية لتشكل أساسا متينا للحد من الإختلالات التي رافقت الوظيفة العامة وإدارة الموارد البشرية في أجهزة الدولة وتشكل بذات الوقت منطلقا للتغيير والتطوير وإرساء أسس لتنمية إدارية مستدامة.

وبيّن شمسان أن مشروع نظام وصف وتصنيف الوظائف يشتمل على تحليل الوظائف وأسس وأدلة وصف الوظائف التي قسمت إلى خمسة أجزاء موزعة على وظائف الإدارة العليا والوظائف التخصصية والإشرافية والتنفيذية والحرفية والخدمية المعاونة وتصنيف وتقييم الوظائف إضافة إلى الخطة والنماذج اللازمة لتطبيق النظام المعياري لتوصيف وتصنيف الوظائف.

وكان مدير عام المشروع الدكتورة مقبولة حمودة والمدير الفني للمشروع أسامة جرادات قدما استعرضا مرئيا لأهداف ومكونات مشروع نظام وصف وتصنيف الوظائف في الجهاز الحكومي وعلاقته بأنظمة الموارد البشرية.

وتناقش الورشة على مدى يومين أهمية الوصف والتصنيف بمراحله المختلفة والاعتمادية المتبادلة بين مراحل وصف وتصنيف الوظائف ومراحلها وتحليلها وأدوات جمع المعلومات، ومرحلة تقييم الوظائف والمجموعات الرئيسية لها.

واعتبرت الدكتورة مقبولة حمودة تبني أجهزة الدولة ومؤسساتها نظاما للتوصيف والتصنيف الوظيفي، أحد أهم الأسس التي تبنى عليها نظم إدارة الموارد البشرية بشكل خاص والإصلاح الإداري بشكل عام.

ولفتت إلى أنه تم انجاز دراسة للتوصيف والتصنيف الوظيفي بالتعاون مع الاستشاري تيم انترناشيونال ومشروع تحديث الخدمة المدنية بهدف إعداد نظام معياري للتوصيف والتصنيف الوظيفي مكملا للعديد من الأنظمة الإدارية التي تم انجازها سابقا من قبل المشروع.

وقالت "إن تطبيق هذا النظام كفيل بالحد من أي اختلالات في أنظمة الموارد البشرية مثل الالتحاق بالخدمة العامة، تقييم الموظف العام، الترقية، الترفيع والتدريب، والإحالة إلى التقاعد، اعتمادا على قاعدة بيانات موثوقة".

وأضافت " سيتم بعد مرحلة التعريف بالنظام تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل كادر الموارد البشرية للتطبيق الميداني للنظام بعد إقراره من مجلس الوزراء".

حضر افتتاح الورشة وزراء المالية نعمان الصهيبي والنفط والمعادن أمير العيدروس والتربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي والأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي والزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي وعدد من وكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات ذات العلاقة.

ما يعني الحكومة هو تحديد المشكلات المتصلة بإدارة الموارد البشرية وتنظيم أداء العنصر البشري وتنميته

اليمن تجاوزت التحديات وتصدت لمؤامرات الحاقدين والطامعين بعودة الوطن وأبنائه إلى الوراء

شمسان : الهدف من الورشة ترشيد عمليات الاستقطاب والاختيار والتعيين للموظفين الجدد

في تدشين المنهجية الإدارية الحديثة للهيئة العامة لمشاريع مياه الريف.. رئيس الوزراء :

الهيئة تمكنت من تقديم نموذج عملي لنجاح سياسات الحكومة في مجال الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

الدولة حريصة على تعزيز آليات مكافحة الفساد والتصدي للمفسدين

صنعاء / سبأ:

دشن رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور يوم أمس السبت بالهيئة العامة لمشاريع مياه الريف، المنهجية الإدارية الحديثة للهيئة التي تمثل إطاراً تنظيمياً لتحقيق رؤية الهيئة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع وتغطية احتياجات سكان الريف بخدمات المياه والصرف الصحي بمشاركة المجتمع المحلي والمانحين.

وفي التدشين قال مجور "يسعدني كثيرا أن أشارككم تدشين هذه التجربة المتميزة لهذه الهيئة الخدمية ويشرفني أن أنقل إلى قيادتها وجميع العاملين فيها تحيات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتقدير فخامته للجهود النوعية التي تبذلونها والآليات الحديثة التي تسعون لتكريسها في عملكم اليومي أو في شكل العلاقة مع الجهات المعنية بنشاطكم على المستويين المركزي والمحلي فضلا عن الجهات المانحة".

واعتبر رئيس الوزراء أن الفعالية التي تدشنها الهيئة دليل على سلامة النهج وروح المثابر وحسن الإدارة والتخطيط للموارد البشرية والمادية من قبل الهيئة .

وقال إن الهيئة تمكنت وبجدارة أن تقدم نموذجاً عملي لنجاحاً سياسات الحكومة في مجال الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد التي يتم تطبيقها من خلال مجموعة البرامج التي تم إقرارها من قبل الحكومة والمصممة من قبل مشروع تحديث الخدمة المدنية بالتعاون مع الخبراء الدوليين، الذي نسعى من خلاله إلى تطوير نظام الخدمة العامة وإعادة هيكلة مجموعة من الوزارات والجهات في اتجاه النهوض بالوظائف الحقيقية لها وتحديث تشريعاتها وأنظمتها وآليات تقديم خدماتها للجمهور.

وأردف قائلا : أننا نشعر بالرضا للنجاح المشهود والمكاسب التي تحققها الهيئة العامة لمياه الريف وهي تنفذ خطوات الإصلاح الإداري بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

وأضاف نحن على ثقة في تواصل وتيرة العمل بنفس هذه الروح العالية والمسئولة وصولا إلى تقديم النموذج على مستوى الجهات الحكومية وعلى وجه الخصوص الخدمية منها ودراسة إمكانية تعميمه مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جهة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء تقديم كافة أوجه الدعم للهيئة بما يمكنها من مواصلة مشوارها في الإصلاح المالي والإداري وتحقيق اللامركزية المطلوبة في هذا القطاع.

وقال الدكتور مجور : إن الإصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد تتصدر قائمة أولويات الحكومات المتعاقبة انطلاقا من أهمية هذه العملية التي نسعى من خلالها إلى معالجة كافة الاختلالات وإزالة التشوهات في هياكلنا الاقتصادية والمالية والإدارية بما يخدم العملية التنموية الشاملة ويلبي في الوقت نفسه رؤية الدولة وتطلعات المجتمع في القضاء على تلك الاختلالات وتعزيز الايجابيات والعوامل المحفزة للأداء والاستفادة من الإمكانيات المتاحة على نحو أمثل. بالإضافة إلى تطوير البيئة الاستثمارية الجاذبة بما تمثله مجتمعة من تعزيز لمسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحصد النتائج الأفضل لهذه المسيرة المباركة التي تسير بخطى واثقة رغم التحديات المتعددة التي تعترضها.. مشيرا إلى أن الدولة ومن خلال حرصها على تعزيز آليات مكافحة الفساد على نحو مؤسسي تهدف إلى اجتثاث بؤر الفساد، والتصدي الفاعل للمفسدين، وتعزيز البيئة المساعدة على نجاح تلك البرامج والسياسات التطويرية.

ولفت إلى تجربة المجالس المحلية، والإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي التي تعتبر من الإصلاحات الهامة والتي تهدف القيادة السياسية من خلالها للوصول إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات ،القادر بصورة كبيرة على إدارة شئون التنمية المحلية، وتقوية عوامل نجاح مختلف البرامج والمشاريع، التي تستهدف السكان المحليين، بما في ذلك مشاريع مياه الشرب الآمنة المستدامة.

وقال رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي مجور:" نجدها مناسبة ندعو من خلالها الجميع إلى الاستثمار الأمثل للموارد المائية وتنميتها والحفاظ عليها، وعدم الاستنزاف الجائر لها، باعتبار أن حمايتها هي حماية لحياتنا الحالية، وحياة الأجيال القادمة".

وأضاف: إن تجربة الهيئة في تكريس نظام اللامركزية، في التخطيط والإشراف، والتنفيذ والصيانة للمشروعات، قدمت النموذج الذي ينبغي أن تسير عليه جميع المشاريع ذات الطابع المحلي، والصورة التي ينبغي أن تسود بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

وأشار إلى أن مفهوم الشراكة، ينبغي أن تسود تجاه مختلف شئون التنمية، وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان على نحو متكامل، وذلك وفق آليات واضحة وشفافة، قابلة للاستمرار والتطوير والاستثمار الأمثل للموارد المحلية والخارجية، وتحقيق الأغراض التي خصصت لها، بما في ذلك رفد الموازنات المحلية، وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه السكان المحليين، والمساهمة المؤثرة والمتنامية في جهود التنمية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للجمهور.

وثمن التعاون القائم بين الهيئة والأصدقاء الهولنديين، الذي ساهم في تقديم صورة حية لنجاح الخطط والسياسات المرتكزة على التعاون الناجح بين الخبرات المحلية والأجنبية.. في تحقيق التطوير والتحديث اللازمين لآليات عملنا القائمة على النظام المؤسسي.. مؤكدا في هذا المجال، أن الحكومة ستعمل على الوفاء بالتزاماتها تجاه توفير المبالغ المالية اللازمة للهيئة، وفقاً للإستراتيجية الوطنية المحدّثة للمياه، وصولا إلى تحقيق أهداف الألفية.

وقال: يسعدني في الختام أن أتوجه بالشكر لوزارة المياه والبيئة ممثلة بالهيئة العامة لمياه الريف على تنظيم هذه الفعالية، والشكر موصول أيضا للأصدقاء الهولنديين، الذين أثبتوا بجدارة الشراكة الحقيقية مع الهيئة، في العديد من البرامج والمشاريع الموجهة لتوفير مياه شرب آمنة للكثير من أبناء ريفنا الحبيب.

وكان رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف المهندس علي الصريمي تحدث عن تجربة الهيئة في مجال الإصلاح الإداري، مبيناً الآليات التنفيذية للإجراءات التخطيطية والإدارية والتنظيمية للمنهجية الإدارية الحديثة التي تتبعها الهيئة في تعاملاتها مع المستفيدين على مستوى المركز والفروع.

وقدم شرحاً عن المراحل التي مرت بها عملية إعداد الإستراتيجية وآليات تنفيذها على أرض الواقع في عمل الهيئة بما يسهم في زيادة نسبة تغطية احتياجات المواطنين بالمياه في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية في هذا الجانب.

وأكد رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف أن اللامركزية المتبعة في عمل الهيئة حققت مجموعة من الإجراءات أسهمت جميعها في تحسين أداء الهيئة وتوسيع نطاق تقديم خدماتها للمستفيدين مشيداً بمستوى الشراكة المجتمعية في عمل الهيئة إلى جانب ما يقدمه المانحون لمشاريع مياه الريف.

من جانبه أكد السفير الهولندي بصنعاء رون هاربرند جان استمرار دعم بلاده لليمن في هذا المجال، مشيراً إلى أهمية قطاع المياه الذي يمثل أهم سلعة للحياة ويتطلب العمل بشكل جماعي بين المانحين والجهات المعنية في اليمن.

وأشار السفير الهولندي إلى الخبرة الطويلة للحكومة الهولندية للعمل مع اليمن في قطاع مياه الريف منذ العام 1982.. منوهاً بما حققته الهيئة من انجاز في مجال تقديم خدمات المياه والصرف الصحي إلى اكبر عدد ممكن من المستفيدين من سكان الريف.

حضر التدشين وزراء الشئون القانونية الدكتور رشاد الرصاص، والمالية نعمان الصهيبي، ونائب وزير التخطيط والتعاون الدولي هشام شرف، ونائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان وعدد من وكلاء الوزارات.